

عدد الأسئلة الشفهية: سؤال واحد.
ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بأربع طلبات "إحاطة المجلس علما"، وهي على التوالي للفريق الحركي ولفريق الإتحاد الدستوري والفريق الفيدرالي والفريق الاستقلالي.
الكلمة لأول متدخل في إطار تقطة إحاطة المجلس علما للفريق الحركي.
الكلمة لأحد السادة الأعضاء... الكلمة لفريق الإتحاد الدستوري في إطار إحاطة المجلس علما، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

اتخذت فرنسا إجراءات تقضي بتجميد أجور رئيس الدولة والحكومة لتوفير 100 مليار أورو بهدف الوصول إلى 0 عجز في عام 2016. كما رفعت الضرائب عن الشركات الكبرى التي تزيد قيمتها على 250 مليون أورو. وإيطاليا قررت حكومتها إلغاء رواتب الوزراء خلال الأشهر القليلة الماضية بسبب خطة التقشف.

بذلك، تكون هذه الحكومات قد أعطت المثال لشعوبها، وضحت لأجل مصلحة البلاد التي هي المصلحة العليا. أما نحن في المغرب وعلى الضفة الأخرى، يكلف مدراء 25 مؤسسة عمومية خزينة الدولة 25 مليار سنتيم سنويا. حسب بعض النشرات، فإن أجور المدراء التي تتراوح بين 300.000 درهم و50.000 درهم شهريا تكلف الدولة 2,1 مليار سنتيم كل شهر، هذا دون المنح والامتيازات السنوية.

أما الوزير الأول في الحكومة السابقة – أي حكومة المغرب - فقد كلف خزينة الدولة 5 مليار، أي مليار سنويا، وكلفت الحكومة في المجموع 30 مليار سنتيم دون احتساب التعويضات والامتيازات السنوية. فما رأي السيد رئيس الحكومة المقبلة في هذه التكاليف الباهظة لأجور وتعويضات مدراء المؤسسات العمومية وأعضاء الحكومة وحتى البرلمانين؟
ألا يعيش المغرب وضعية متأزمة بفعل بطالة الخريجين وارتفاع معدلات الفقر؟

ألا يستحق معطلو وشباب المغرب أن نضحي جميعا لأجلهم بالتخلي عن الأجور المرتفعة والتقليص منها لفائدة صندوق التشغيل؟
ألا يمكن توفير هذه المبالغ الباهظة لخلق مناصب مالية لامتنعاص بطالة الخريجين؟

فالجميع شاهد على احتجاجات المعطلين بطرق حضارية وبدون فوضى

محضر الجلسة رقم 790

التاريخ: الثلاثاء 2 صفر 1433 (27 دجنبر 2011)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: سبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون والمستشارات،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة برسالة من فريق التجمع الوطني للأحرار، يخبر من خلالها المجلس أن حزب التجمع الوطني للأحرار قرر تشكيل فريقه المستقل بمجلس المستشارين. وكذلك برسالة من فريق الإتحاد الدستوري يخبر من خلالها المجلس أن الإتحاد الدستوري قرر إرجاع وضع فريقه إلى ما كان عليه قبل شهر مارس 2010، أي فريق الإتحاد الدستوري برئاسة السيد إدريس الراضي.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 27 دجنبر 2011:

بعد 4 أيام من انتهاء السنة، وبالتالي من انتهاء الترخيص بالنفقات الذي صادق عليه البرلمان أثناء مناقشة مشروع قانون المالية 2011، فابتداء من فاتح يناير ستكون كل التراخيص التي صادق عليها البرلمان فيما يخص ميزانية التسيير انتهت، وإلى حد الآن لم تعقد الحكومة مجلس حكومي لإصدار مرسوم يعطي الترخيص الاستثنائي فيما يخص ميزانية التسيير إلى حين المصادقة على مشروع قانون المالية 2012.

إنه الارتباك وقمة الارتباك، فهل ستندارك الحكومة وكل المسؤولين الأمر؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق. أعتقد أنكم طبعاً، وأتم تعيشون في قلب السياسة، بلادنا تجتاز ظروفًا استثنائية انتقالية فيما بين حكومتين، وذلك طبعاً ما فرض علينا هذا جميعاً، ونحن طبعاً ندرك هذا بشكل واضح. أعطي الكلمة لآخر متدخل في إطار إحاطة المجلس علماً لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا الأخ البار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

يتشرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يحيط مجلسنا الموقر علماً بما نعيشه اليوم من نشوة الفرح والابتهاج، ونحن انطلقنا بتنزيل مضامين الدستور الجديد، الدستور الذي أعطانا فرصة لنكون في مصاف الدول المتقدمة التي تريد تطبيق الديمقراطية والديمقراطية الحقيقية.

غير أن ما نلمسه نحن في وضعنا الحالي كقائمين، نجد أن قطاع التكوين المهني يعاني الأمرين، حيث أن العقلية المسيرة لهذا القطاع لم ترد التغيير، لم تترك بعد قطار التغيير لتشق طريقها بنجاح في مصاف الدول المتقدمة في هذا المضمار.

فالتكوين المهني يعيش وضعية مؤسفة بصفة عامة، والمديرية الجهوية للتكوين المهني وإنعاش الشغل في المنطقة الجنوبية الوسطى أكبر دليل، حيث عمد السيد المدير إلى طرد وتوقيف أحد الأساتذة المكونين لأسباب واهية جداً، لا لشيء سوى أنه ينفذ تعليمات من عينه في هذا المنصب.

نعم، إن قطاع التكوين المهني يعتبر ضيعة خاصة أو ملكية في ملك منظمة معينة فقط، فحيث أن هذا القطاع أصبح وكأنه محفظ في الوكالة العقارية باسم شخص، وكل من حاول التعبير عن حرية رأيه أو حاول الانتقاء إلى نقابة أخرى كان مصيره الظلم وفكرة الملفات والتوقيف. ذلك ما نعيشه في هذه المنطقة، حيث دخل الأساتذة المحترمين في إضراب واعتصام أمام هذه المديرية مطالبين بالإصاف ومطالبين بتطبيق القانون ومعتزين

أمام البرلمان، وأمام الوزارات، وأمام العائلات والأقاليم والجماعات الحضرية، ودون أي تجاوز يمس بمصلحة استقرار الوطن. فأحسن عناية نطلبها من رئيس الحكومة الجديد، الذي نتمنى له التوفيق والنجاح، أن يتوفر على الشجاعة والإرادة السياسية بتقليص أجور مدراء المؤسسات العمومية والوزراء والبرلمانيين وكبار المسؤولين والموظفون السامون العسكريين والمدنيين. ويجب أن يشمل الإجراء الميسورين المخلصين لوطنهم داخل الوطن وخارجه وفتح المجال أمامهم للمساهمة في هذا التضامن.

بهذا الإجراء، السيد الرئيس، سنكون جميعاً ساهمنا مع أبناء هذا الوطن العزيز وضمناً لأبنائنا كرامة العيش في وطنهم وضمن أهلهم المتضامنين. وفي إطار هذا التضامن، ندعو الحكومة المقبلة إلى مراجعة الامتيازات واقتصاد الربح وتسخيرها لفائدة الفقراء، كل ذلك خدمة للمصالح العليا للبلاد.

شكرا السيد الرئيس. أستسمح إذا أطلت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، تفضلوا شكرا جزيلاً. نقطة نظام؟

المستشار السيد أحمد الكور:

السيد الرئيس،

حاضر معنا حسب اعتقادي مجموعة مدرسية من شابات وشباب، وأستاذ السيد الرئيس والمجلس الموقر للترحيب بهذه المجموعة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

مبرمج في جدول الأعمال أن نرحب بهم. إذن قبل أن أعطي الكلمة لثاني متدخل في إطار إحاطة المجلس علماً، أريد أن أرحب باسمكم بهذه المجموعة من تلميذات وتلاميذ الثانوية الإعدادية العلمية بالرباط التي تحضر معنا أشغال هذه الجلسة، وتتمنى لهم التوفيق في عملهم الدراسي. نرحب بكم، تبارك الله عليكم، شكراً، تفضلوا.

إذن نواصل أشغالنا بإعطاء الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار إحاطة المجلس علماً، تفضلوا الأخ رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

بصراحة ليست إحاطة علماً، هي في الحقيقة نقطة لإرجاع الأمور إلى نصابها، هي نقطة نظام، بل تنبيه لهذا الوضع المرتبك الذي نعيشه، لهذا الترددي على المستوى المؤسسي. لذلك، فلم تقدم الأسبوع الماضي السؤال ولا هذا الأسبوع، وحرماناً من حقنا الدستوري في مراقبة الحكومة، كنا نتشكى من الغياب، الآن يمكن نقول أكثر من الغياب.

أكثر من هذا، هذا الارتباك الذي تعيشه اليوم الحكومة، فنحن على

القيمة المضافة التي يتمتعون بها حاليا؟
لذا، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي المعايير المعتمدة لمنح بطاقة الفنان؟ وما هي القيمة المضافة التي يتمتع بها حاملها؟
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال، تفضلوا.

السيد بنسالم حميش، وزير الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

اسمحوا لي، وأنا في آخر ولايتي على رأس هذه الوزارة، أن أتمنبر لأول مرة، أن أحدث من المنبر، لأني أعتقد أن الوضع الطبيعي هو أن أواجه السادة الذين يسألون الوزارة وليس أن أدير لهم ظهري كما هي العادة، وأتمنى إن شاء الله أن يتم إصلاح هذا الخلل التقني في التواصل.

أما جوابا على سؤال المستشار الفاضل فيما يخص بطاقة الفنان، عهدي بهذه الوزارة لا يزيد عن سنتين ونيف، كانت حالة الفنانين وفي إطار علاقتهم مع هذه البطاقة حقيقة وضع سيء، كانت نقابات تعطي هكذا بطاقات، وتعرفون المآل أو الدور الذي كانت تلعبه هذه البطاقات التي اعتبرها من وجهة نظري ومكسؤول عن هذا القطاع كبطاقات مزورة، ولا حاجة لي أن أدخل في التفاصيل.

الآن، والحمد لله، بعد أن انكبنا على هذا الملف، جعلنا البطاقات على هذا النحو (Plastifiées) ولا يمكن تزويرها وتحمل توقيع الوزير، وما دون هذه البطاقة فهي تعتبر لاغية لأنها منقولة ومزورة.

المعايير التي جرت عليها اللجن التي أشرف على تعيين أفرادها، وهي طبعا لا بد من التمييز على الأقل فئتين من الفنانين، هناك الفنانون الذين ساهموا على وجوههم من كثرة ممارسة الفن، وهم حقيقة لا يحتاجون إلى أن تنظر اللجنة في حالهم إلا صوريا. تصوروا مثلا السيد المهدي القطبي الذي عينه جلالة الملك نصره الله على رأس المؤسسة الوطنية للمتاحف، لم تكن له بطاقة إلى أن أمددته بها، وكذلك الشأن بالنسبة لفنانين مرموقين معروفين ليس فقط وطنيا بل حتى عالميا.

قلت إذن بالنسبة لهذه الفئة لا حاجة لاجتماعات واجتماعات للجنة... إلخ، لكن اللجنة تكون مفيدة عندما يكون الأمر متعلقا بشباب في بداية الطريق، والمعايير هي أن يقدموا سيرتهم الفنية في شكل (CV Artistique)، وينظر في عدد المعارض التي يكون قد شارك فيها ككتاب، وبعد ذلك تبقى صلاحية كل الصلاحية، والوزير ليس له الحق في أن يتدخل من أجل دعم هذا المرشح أو ذاك، الصلاحية تبقى كل الصلاحية

وواثقين بما جاء في مضامين هذا الدستور، غير أن العقلية لم ترد أن تتخلص من الماضي المتعفن، الماضي المسيء، حيث أن المدير الجهوي أصبح خصم وحكم.

فإذا تفحصنا في المكون المطرود نجد أن خلفه تلاميذ ذهبوا ضحية الاستهزاء بكرامة المكون، هذا المكون لا ينعم بالترقية، حيث أن الترقية يشوبها ما يشوبها من غموض، لا ينعم بالتغطية الصحية. أما نظام التقاعد فتلك الطامة الكبرى، يخرج المتقاعد ولا يجد في جعبته أو في صندوقه ما يسمن وما يغني من جوع، تراه يستجدي إخوانه.

اسمح لي، السيد الرئيس، مادام أن سؤال واحد، فأستسمح واستأذن إخواني وأخواتي لأتم ما أنا بصدد القول فيه، هذا يهنا جميعا، فما ذنب الأستاذ؟ الأستاذ المكون كان خاطئا عندما اعتبر أن ما صوت عليه المغاربة من دستور ما هو إلا سراب، وكان بوده أن يستشير مديره في اتتمائه النقابي.

فصراخنا سيستمر، وتحية صادقة إلى كل الكرماء الشرفاء النقابيين الذين يريدون إقرار الحق وإزهاق الباطل.
أستسمحكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتقل إلى جدول أعمالنا... نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمالنا وعددها سؤال واحد وفريد، وهو موجه إلى السيد وزير الثقافة، موضوعه طبعا حول بطاقة الناخب، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

عفوا، موضوع السؤال بطاقة الفنان، نعيش أجواء الانتخابات ذلك ما... موضوع السؤال هو بطاقة الفنان - كما قلت - وهو موجه إلى السيد وزير الثقافة. الكلمة للأستاذ عزاي، تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز عزاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

حظيت شريحة مهمة من الفنانين بالحصول على بطاقة الفنان التي كانت نتيجة فضلات وكفاحات طويلة، خاصة الفنانون أنفسهم الذين عبروا عنها من خلال العديد من الصيغ، وعقدوا أمالا كبيرة على هذه البطاقة، إلا أن هذه الشريحة أصبحت تتساءل اليوم عن جدوى الحصول عليها وما هي

بالفنان، من خلال هذه البطاقة يجب أن يستفيد ولو بقسط من الامتياز، شأنه شأن باقي الإخوة الذين لهم بطائق خاصة تعفيهم من تكاليف التنقل والرحلات والفنادق وغيرها حتى يكون مفتخرا بتلك البطاقة. شكرا السيد الوزير. أدام الله لكم الصحة والعافية حتى تستمروا كما كنتم. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، ولكم أن تتمنوا إن أردتم السيد الوزير مرة أخرى.

السيد وزير الثقافة:

لا، فقط ساحووني إضافة.

هذه البطاقة تصلح إلى حد اليوم لشيء مهم جدا. الفنانون نظموا أنفسهم فيما سموه التعاضدية الوطنية للفنانين، ورئيسها هو السي القاوتي، وطبعا الوزارة كانت لها اليد البيضاء في إنشاء ودعم هذه التعاضدية بما قدره مليوني درهم سنويا، ومن لا يحمل هذه البطاقة لا يمكن أن يكون عضوا في هذه التعاضدية، وبالتالي حتى من يتعسر عليه أن يؤدي 700 درهم (14000 ريال) كما يقول البعض للانخراط سنويا، فالوزرة تتكلف بدفع هذا المبلغ الزهيد بالنسبة لناس يسكنون في مدن صغيرة أو في جبال وما إلى ذلك.

وبالتالي المعول على هذه التعاضدية بالذات، لأن (CNSS) لا تقبلهم، هذا هو المشكل، إلا البعض، إلا الفنانين المسورين، أما السواد الأعظم ف (CNSS) لا ترغب فيهم ولا تقبل طلباتهم.

إذن هذه التعاضدية -إن شاء الله- هي الآن تشغل والأعضاء المنخرطين فيها في تكاثر، والوزارة -إن شاء الله- ستظل الدعامة المعول عليها لجعلها تفيد هذه الشرائح من الفنانين الذين نعزم، ونريد أن يظلوا في صحة جيدة حتى يعطوا في مجال الفن بكل أشكاله أحسن ما عندهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، كما نشكر السادة المستشارين الذين يحضرون معنا ونشكر تلامذتنا الذين يتابعون معنا هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة، شكرا للجميع.

لأعضاء اللجنة لكي إما أن تعطيه فعلا هذه البطاقة أو أن تمهله بعض الوقت.

وهذا أصدقكم القول فيما يخص قضية الجدوى، ما الجدوى أن تكون للفنان بطاقة مثل هذه؟ وأخبركم بشيء آخر، وسأوصي بهذا الوزير الذي سيخلفني، وهو أن تخرج هذه البطاقات من دار السكة، وإذا كان يستحيل تماما تزويرها أو انتحالها.

الجدوى هي أن تصبح هذه البطاقة مؤدية لدور أو أدوار، مثلا في مجال التخفيضات في القطاع الصحي، في قطاع النقل، في قطاع الخدمات، في قطاع المسرح والسينما، وإلا لن تكون هناك فائدة، ولكن هذا ماذا يستلزم؟ وزارة الثقافة أن تبرم اتفاقيات وتعاقدات مع كل هذه الوزارات التي ذكرتها بالإسم حتى تفعل هذه البطاقة وتكون فعلا ذات جدوى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق للتعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

بودي أن أشكر السيد الوزير وأقول ليس من الضروري أن أكون وزيرا أو مسؤولا حتى أخدم بلدي ولكن يجب أن أكون مواطنا، كما لا يشوئني الشك في شخصية هذا الرجل المتواضع، الرجل الطيب السيد الوزير.

فأقول ما معنى البطاقة؟ ما الفائدة والجدوى من هذه البطاقة؟

يجب تحديد صلاحيات واستفادة هذا الفنان من هذه البطاقة، على الأقل نسبة مئوية تخفض له عند ارتحاله أو رحيله من مدينة إلى أخرى، القطار، وسائل النقل على الأقل يجب أن تبرز أهمية هذه البطاقة التي كاخ من أجلها العديد من الفنانين وناضلوا من أجلها حتى وصلوا إلى استلامها، ولكن الاستلام عملة غير صالحة. فبطاقة الفنان نمتى، نحن كمغاربة، أن تكون لها دلالة وفائدة لصالح الفنان.

أنا مع السيد الوزير، أشاطره الرأي في أن تكون هذه البطاقة مقننة ومعروفة لدى أشخاص مميزين حتى يستفيد منها كل من له مواصفات وبه مواصفات كثيرة ومتعددة ليكون أهلا لأن يحمل صفة الفنان. فيجب العناية